****

**حرب «السوشيال ميديا**

 **سلاح الإرهابيين ومروجى الشائعات لهدم القيم والمجتمعات**



**مجلس النواب يتلقى 190 بلاغاً يوميا.. واللائحة التنفيذية لقانون الجريمة الإلكترونية تصدر قريبا**

* **ياسر عبد العزيز: الجماعة الإرهابية تنشر «التويتة» الواحدة آلاف المرات**
* **د. عادل عبد المنعم: نحتاج إلى حملة للتوعية بثقافة التعامل مع هذه الوسائل**
* **د. صفوت العالم:  تأخر نشر الحقائق يمنح الإعلام المضاد فرصة ترويج الأكاذيب**

عندما يسقط فجأة الموقع الأشهر للتواصل الإجتماعى «فيس بوك» يشعر العالم كله بما يشبه الكارثة ، لفقده أهم وسيلة للتواصل فى سابقة لم تحدث بهذا الشكل منذ 2008، ما حدث ليلة الخميس الماضى يؤكد أن شبكات التواصل الإجتماعى أصبحت محور كل شىء، وهى التى تقود البشر فى أرجاء المعمورة.

 أهمية دور « فيس بوك» أنه يدعونا الى فتح ملف الجرائم الإلكترونية، التى ترتكب على الإنترنت ويستخدمها المتطرفون والإرهابيون وأصحاب الأجندات الخاصة لهدم قيم ومبادئ المجتمع وإسقاط دول، بدليل ما قام به تنظيم داعش  باحتلال الموصل  من خلال تغريدات على تويتر بالهزيمة، فاستسلم 125 ألف مواطن عراقى بعد حملة لـ 1500 شخص من كتائب داعش الإلكترونية.

«تحقيقات الأهرام» تتساءل هل نحتاج إلى تشريعات جديدة لحماية المجتمع ؟ وهل يمثل إعلام السوشيال ميديا  خطورة أم يلعب دورا ايجابيا خاصة أنه أصبح وسيلة لنشر الفوضى، خبراء الإعلام والقانون يناقشون القضية، ويطرحون حلولا حول المواجهة خاصة من الإعلام التقليدى ، متمثلاً فى الصحف والفضائيات والمواقع الإلكترونية.

بداية يتفق خبراء الإعلام على أن الأخبار المضللة كانت عنوانا لعام 2018، والأخبار الكاذبة أصبحت تمثل أزمة عالمية وليست مصرية فقط ، وأن الدول المتقدمة تعانى من إساءة الاستخدام لوسائل التواصل الاجتماعى، ومن أبرز الأمثلة لهذه التجاوزات فضيحة حملة انتخابات الرئيس  الأمريكى دونالد ترامب، التى مازالت تثير الجدل حتى الآن، وتخضع لتحقيقات على أعلى مستوى، وإغلاق «تويتر» لمليار ونصف المليار حساب فى 6 أشهر بعد اكتشافه أنها حسابات مزيفة، وأيضا أزمة الفيس بوك مع مجلس العموم البريطانى بسبب بيع بيانات المستخدمين، وأشار إلى أن مواقع التواصل الاجتماعى والسوشيال ميديا أصبحت المصدر الأول للأخبار لدى البالغين فى المجتمعات المتقدمة ،وكما يقول د. ياسر عبد العزيز خبير الإعلام، إن هناك  دراسات وأبحاثا كشفت عن أن ما يتراوح ما بين 50 الى 70 فى المائة فى العالم يعتمدون على هذه المواقع فى حصولهم على المعلومات والأخبار، ولذلك يجب أن نحذر من تراجع  الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام التقليدية، التى تنتزع منها المواقع الإعلامية الإلكترونية الثقة يوما بعد يوم ، وأكد عبد العزيز أن مصر تعانى من حالة استقطاب حادة والإعلام التقليدى يتعرض لمشكلات ولا يقوم بدوره على الوجه المطلوب والمناسب، فكل تراجع فى مجال الإعلام التقليدى هو تقدم للسوشيال ميديا.

**كتائب داعش**

وعلى حسب قول الدكتور عادل عبد المنعم رئيس مجموعة أمن المعلومات بغرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات، إن  أغلب الإحصائيات قدرت المتعاملين  على مواقع  التواصل الاجتماعى فى مصر بما يقرب من 50 مليون مشترك، وعدد مستخدمى «فيس بوك» فى مصر يفوق عدد مستخدميه فى الدول العربية مجتمعة، بينما  دول الخليج  تعتمد على تويتر بشكل كبير، ولذلك حذر  ياسر عبد العزيز من الجماعات والكتائب الالكترونية التى تمتلك أجندات خاصة تؤجج بها وتيرة الشائعات، وتعمل على نشرها بشكل مكثف، كما يفعل تنظيم  داعش وجماعة الإخوان الإرهابية، حيث ينشرون  «تويتة» واحدة آلاف المرات «بضغطة» واحدة ونجح هذا الأسلوب كما أكدت إحدى الدراسات فى تمكن تنظيم داعش من حسم معركة الموصل فى العراق عام 2014، من خلال قذف التغريدات عبر تويتر والفيس بوك بالهزيمة والاستسلام واستطاع1500 شخص من كتائب داعش الإلكترونية هزيمة 125 ألف مواطن يقيمون بمدينة الموصل قبل أن تبدأ المعركة على الأرض.

ويتفق الدكتور صفوت العالم أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة ، بأن التطورات التي  طرأت على مهنة الإعلام  فرضت واقعا جديدا من خلال تغطية شاملة من بؤر الأحداث وتقديم بيانات صحيحة ومعلومات دقيقة تتسم بالسرعة ومتابعة الأخبار من مصادر موثقة، والرد على مضمون ما يتم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي، وأشار إلى أن إحدى الدراسات الإعلامية الحديثة أكدت أن  تأخر الإعلام فى تناول الأخبار أثناء الأزمات عن ست دقائق ، يمنح الفرصة لوسائل الإعلام المضاد أن تنشط فى توجيه الرأى العام لمضمون  سلبى.

**حرب شرسة من الشائعات**

وطالب  «العالم»  وسائل الإعلام الرسمية بالقيام  بدورها الحقيقى بسرعة نشر الحقائق والأخبار فى وقتها ، وألا تتسم التغطية الإعلامية بأسلوب رد الفعل بدلا من أن  ينشغل بالتصحيح والرد على الأكاذيب والشائعات التى ينشرها الإعلام المضاد عبر منصات السوشيال ميديا، وأن نكون لدى الإعلام الوطنى القدرة على المبادرة على تغطية الحدث قبل أن تتلقفه القنوات المعادية، وتحرفه بما يحقق أهدافها وان تقوم إدارات وسائل الاعلام الرسمية بسرعة نشر البيانات والأخبار الصحيحة وقت الأحداث الكبري، مما يؤكد احترام إرادة الرأى العام  فى الحصول على المعلومات الصحيحة بالسرعة والدقة المطلوبة، ولقطع الطريق على القنوات الأجنبية فى الحصول على المعلومات من مصادر موثقة.

ويتفق عبد الله حسن، وكيل أول الهيئة الوطنية للصحافة، على أهمية أن يكون للإعلام دور قوى وأسبقية فى نشر الأخبار بعد التحرى عنها ونشرها بدقة، وعدم الاعتماد على السوشيال ميديا، بل  يجب أن يحدث العكس ، مؤكداً ضرورة وضع المؤسسات الصحفية القومية ومواقعها الالكترونية والفضائيات إستراتيجية شاملة لمواجهة الأكاذيب والأخبار المفبركة والشائعات، التى تطلق من جانب إعلام وصحافة مدعومة من جهات معادية للدولة المصرية.. مشيرا إلى أن مصر تواجه حربا شرسة من الشائعات المغرضة التى تستهدف ضرب ثوابتها وكياناتها، مشيرا إلى أن حرب الشائعات لا تقل فى خطورتها عن الحرب العسكرية المنظمة، بدليل ما نشر على الفيس بوك حول تعيين شخص متوف من 11عاما وزيراً للنقل.

**تشريعات  جديدة**

ويتفق مع وجهة النظر السابقة  الدكتور صلاح فوزي  الفقيه الدستورى وعضو اللجنة العليا للإصلاح التشريعي، قائلا: إن القانون رقم 175 لسنة 2018 فى شأن جرائم تقنية المعلومات يتضمن عقوبات رادعة لمواجهة مرتكبى الجرائم الإلكترونية ، إضافة إلى قانون العقوبات الذى يتضمن نصوصا تجرم الاعتداء على الحياة الخاصة ، وطالب بسرعة إصدار اللائحة التنفيذية  للقانون الذى صدر فى أغسطس 2018 ونصت المادة -44 - على أن يصدر رئيس الوزراء اللائحة خلال 3 شهور ومن الضرورى الإسراع بصدورها، وهذة مدة كافية لمواجهة جرائم تقنية المعلومات ولا نحتاج الى تشريعات جديدة.

فى الوقت الذى اتفق النائبان أحمد رفعت وجون طلعت عضوا لجنة الاتصالات بمجلس النواب، على أهمية الإسراع فى صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجرائم الإلكترونية لمواجهة الشائعات والأكاذيب التى تحاك ضد الدولة  المصرية، مؤكدين أن قانون الجرائم الإلكترونية سيغلق الكثير من الحسابات الإلكترونية التى يتم استخدامها فى نشر الشائعات، ويواجه مخططات الجماعات  الإرهابية فى استخدام منصات  السوشيال ميديا فى إثارة الفتن ، وأكدا أن وكيل المجلس وبعض الأعضاء  سيتقدمون بمشروع قانون معاقبة مروجى الشائعات أو اختراق مواقعها أو انتهاك خصوصية معلومات المواطنين على مواقع التواصل الاجتماعى.

**الجريمة الإلكترونية**

فى حين أكد النائب أحمد بدوى رئيس لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس النواب، أن اللائحة التنفيذية لقانون مواجهة الجريمة الإلكترونية انتهت بالفعل منذ أيام وسيتم تفعيلها خلال الأسابيع القليلة المقبلة بعد إجراء حوار مجتمعى موسع وأعلن رفضه إصدار قانون جديد لمواجهة مروجى الشائعات والأكاذيب  مؤكدا أننا لسنا فى حاجة إلى إصدار قوانين جديدة لمواجهة الشائعات، خاصة  وأن تطبيق قانون الجريمة الإلكترونية سيسهم فى تطبيق العقوبات على مروجى الشائعات والتى تتراوح بين الحبس والغرامة.

**التطرف والعنف**

وكشف الباحث  منير أديب خبير الحركات الإسلامية والإرهاب الدولي، أن الجماعات والتيارات الإرهابية أصبحت تستغل وسائل التواصل بشكل أساسى فى حربها ضد الدولة ومؤسساتها من خلال الأكاذيب المختلقة، فبعد فشلها فى تحركاتها ، أصبحت تستغل كتائبها الإلكترونية فى الترويج  للشائعات والأكاذيب.

وأكد  أديب أن جماعة الإخوان الإرهابية غارقة فى التطرف والعنف فى الوقت الذى يروجون فيه أنهم تنظيم دعوى ليس له علاقة بالعنف، وظلت هذه الأكذوبة منذ  نشأتهم عام 1928 تنتقل من عصر الى آخر، وقد عمدت الجماعة الى توظيف الدين بشكل ممنهج للتأثير علي  البسطاء بهدف السيطرة عليهم، واتخذوا من العنف فكرة تسكن العقل والفكر  قبل ان يمارسوه على الأرض.

**من الأسطول موديل الستينيات و70٪ من السائقين بدون «رخصة»83٪**

**النقل الثقيل.. دماء على الطريق**



تحقيق وتصوير: إسلام أبوخطوة /إشراف:نادية صبحى

فى سبتمبر العام الماضي، أصدرت وزارة الداخلية تحذيرات صارمة من سير سيارات النقل الثقيل على الطريق الدائرى فى أوقات النهار بشكل عام، لحقن الدماء على الطريق، وبرغم ذلك مازال مسلسل إزهاق الأرواح متواصلا على الأسفلت، وفى تقرير صادر عن محافظة السويس، أفاد بوقوع 160 حادث مرورى خلال 45 يوماً على طريق السويس، جميعها بسبب حوادث النقل الثقيل، ما أسفر عن مصرع 22 شخصا، وإصابة 210 آخرين.

وأشار بيان صادر عن جمعية النقل الثقيل, إلى أرقام مرعبة حول مقطورات النقل الثقيل, وقال إن فى مصر 120 ألف سيارة نقل, عدد كبير منها متهالك, مشيراً إلى أن قلة دخل سائقى سيارات النقل الثقيل تعجزهم عن شراء الإطارات الجديدة.

 وأضاف البيان أن ما يقرب من 83 % من السيارات موديلات قديمة ترجع للستينيات, وكانت الكارثة الكبرى أن  70% من سائقى سيارات النقل الثقيل ليس لديهم رخص قيادة, وذلك بسبب أن الأمر يتطلب وقتاً طويلاً للحصول على الرخص, قد يصل إلى 7 سنوات.

وفى تقرير صادر عن جهاز الإحصاء، أفاد بأن هناك  1560 متوفى، و 5936 مصابا، و7037 مركبة تالفة، من حوادث الطرق خلال 2018، ورغم التقرير أشار إلى أن السيارات الملاكى هى أكثر أنواع المركبات تسببا للحوادث الا أن الحوادث الخاصة بالنقل الثقيل اكثر رعباً وتخلف أكبر حجم من الخسائر.

وأضاف الجهاز فى تقريره، أن حوادث السيارات «الملاكى» بلغ عددها 3023 مركبة بنسبة 43.0% من إجمالى حوادث المركبات فى النصف الأول من 2018، لافتا إلى انخفاض إجمالى عدد الوفيات الناتجة عن جملة الحوادث الواقعة فى الفترة المذكورة، مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وحول عدد الوفيات، بلغ إجمالى عددهم  فى النصف الأول من العام الماضى 1560 متوفى.

كما أشارت العديد من الدراسات إلى أن الفترة الزمنية التى تسجل بها أعلى نسبة حوادث ما بين الساعة الثالثة بعد الظهر، حتى الساعة السادسة مساءً، و90% من تلك الحوادث بسبب التجاوزات البشرية، والباقى إما عيوبا فنية للمركبة أو الطريق.

وتأتى تلك الأرقام فى ظل جهود وتبذل لتحسين شبكة الطرق، فقد أنشأت الدولة الطريق الإقليمى الدولي، للحد من الزحام المرورى داخل شوارع القاهرة والجيزة، إلا أن هناك بعض التجاوزات تصنعها الأيادى البشرية بعيداً عن أعين الأجهزة الرقابية، منها السلالم العشوائية والمطالع الأسمنتية غير المطابقة للمواصفات الفنية.

ومن القرارات الهامة التى اتخذت لوقف نزيف الدم على الطريق ما يتعلق بقانون حظر مرور النقل الثقيل على الدائرى وهو ما حاولنا الاقتراب منه ومعرفة الآن الآراء حوله..

قال عدد من سائقى النقل الثقيل إنه منذ صدور قانون حظر سياراتهم على الطريق الدائرى ووسط القاهرة، لم يستطيعوا مخالفته للانتشار المكثف لقوات الأمن على الطريق، وفى مداخل ومخارج المحافظات.

وأضاف أحد السائقين: «كنا متخوفين من القرار بداية صدوره لكن اتضح انه فى صالح الجميع».. بهذه الكلمات استهل أحمد على، سائق

نقل ثقيل فى حلوان كلامه، وقال إن القانون حفظ دماء مئات المواطنين المترددين على الطريق الدائري، فضلاً عن مشكلاتنا مع قائدى الملاكي، بسبب الزحام.

وأشار السائق إلى أن حظر سير النقل الثقيل على الطريق الدائرى وفى فترات النهار بداية من 6 صباحاً وحتى 12 مساءً، ورغم الخسائر التى تحملها كثير من قائدى النقل الثقيل بسبب ضعف عدد الرحلات على مدار الشهر، لكن يعتبر القرار ايجابيا حفاظا على أرواح المواطنين.

من جانبه، قال على سيف، سائق نقل ثقيل، إن هناك بعض قائدى سيارات النقل الثقيل يقومون ببعض التجاوزات الفردية التى تتسبب فى حوادث الطرق.

من جانبه، قال جمال وليد، سائق نقل ثقيل، إن حوادث الطرق لن تتوقف مهما صدر من قوانين بسبب التجاوزات البشرية، مشيرا إلى أنه على مر التاريخ كثيراً ما تصدر قوانين تحد من القتل والسرقة وممارسة الأعمال المنافية للآداب وبرغم ذلك مازالت تلك الجرائم نشاهدها يومياً، فهذا ليس عيباً فى القانون بل ذلك من التصرفات البشرية.

وأضاف السائق قائلاً: فور صدور القانون الخاص بالنقل الثقيل شعر العديد من السائقين معدومى الضمير بالغضب الشديد لما سيتعرضون له من خسائر فادحة، فهم يسيرون بسرعات كبيرة لتحقيق أكبر قدر من الطلبات على مدار الأسبوع، ما يعرضهم للموت ويعرض العشرات غيرهم للموت.

**قائد الملاكي: سائق النقل «متهور» ولا يراعى أخلاقيات القيادات**

أعرب قائدو السيارات الملاكى عن استيائهم من سائقى النقل مؤكدين انهم السبب الرئيسى فى حوادث الطرق.

 قال شاكر أحمد، قائد سيارة ملاكي: إن فور تطبيق حظر سير النقل الثقيل على الدائرى من 6 صباحًا وحتى 12 ليلاً، لم ير سيارة نقل واحدة على الطريق، وذلك بفضل رجال الشرطة وانتشارهم بشكل قوى على الطرق لرصد أية تجاوزات.

وأشار «أحمد» إلى أن فور علمه بقرار حظر سير النقل الثقيل، شعر مثل غيره من قائدى سيارات الملاكي، بفرحة عارمة، وقال إن سيارات النقل الثقيل كانت تشكل خطراً كبيراً لمئات المواطنين يومياً بسبب تجاوزات البعض من قائدى النقل الثقيل.

«مازال هناك بعض التجاوزات»..  بهذه الجملة استهل بركات عادل، قائد سيارة ملاكي، حديثه، وقال إن برغم تطبيق حظر سير النقل الثقيل من 6 صباحاً وحتى 12 ليلاً إلا أنه

كثيراً ما يشاهدهم على الطريق ولكن فى مناطق بعيدة.

من جانبها قالت وفاء على، إنها مقيمة فى منطقة الشيخ زايد، وكانت ترى يوميا العديد من سيارات النقل الثقيل تعطل حركة المرور على الدائري، فضلاً عن المشاحنات التى تحدث بين قائدى الملاكى وسيارات النقل الثقيل على أسبقية المرور، مشيرا إلى أن قائدى النقل الثقيل لا يشعرون بالمسئولية وبعضهم يقودون بتشكيل جنونى والبعض منهم يقومون بتصرفات غير أخلاقية تسفر عن ضياع أرواح الآخرين، وبعد تطبيق قانون حظر سيرهم على الطريق الدائرى ووسط القاهرة فى فترة النهار، قلت الحوادث لكنها لم تنته.

**سامي مختار :60٪ من حوادث الطرق سببها التريلات**

قال سامي مختار، رئيس الجمعية المصرية لرعاية ضحايا حوادث الطرق، إن 60٪ من حوادث الطرق بسبب النقل الثقيل، ويرجع ذلك بسبب اختلاط النقل الثقيل بسيارات الأجرة، مشيراً إلي أن 95٪ من نقل البضائع تعتمد علي النقل الثقيل، وبهذا قانون حظر سير النقل الثقيل منذ الساعة السادسة صباحاً حتي الـ12 مساء ليس كافيا وحول الحل الأمثل للحد من حوادث النقل الثقيل، أكد«مختار»ضرورة تخصيص طرق لهم لتسهيل مهام عملهم، مشيراً إلي أن الوقت المحدد لعمل النقل الثقيل غير كاف علي الاطلاق لقضاء حوائج المواطنين، وأكد رئيس الجمعية المصرية لرعاية ضحايا حوادث الطرق، أن حال استمرار الوضع علي ما هو عليه ستكرر الحوادث مراراً.

**استشاري طرق: صيانة السيارات مفقودة.. وأغلب الحوادث بسبب انفجار الإطارات**

قال الدكتور عماد نبيل، استشاري الطرق والكباري، إن تكرار مسلسل الحوادث علي الطرق يرجع لعدة أسباب أهمها نوع الفئة العمرية التي تقود السيارة خاصة، وعدم الاهتمام بمتابعة الصيانة الدورية للسيارة قبل الخروج بها، فكثير من السائقين يرفض الصيانة الدورية بسبب تكاليفها وبرغم ذلك تلك التكاليف تحميهم من كوارث تكاد تحدث وتكلفهم بعد ذلك آلاف الجنيهات، فضلاً عن أرواحهم، مشيراً إلي أن كثيراً من الحوادث يحدث بسبب انفجار إطار أو خلل في صيانة السيارة أو عيب فني بها.

وأضاف الدكتور نبيل أن تكرار حوادث النقل الثقيل علي الطريق ليس لضعف القوانين أو لغياب رجال المرور بل كثيراً ما سعت الحكومة للتقليل من حوادث الطرق فأنشأت الطريق الاقليمي الدولي وأصلحت الكثير من العيوب الفنية في الكباري أبرزها الدائري وصفط اللبن ولكن تكرار الحادث ناجم عن تجاوزات فردية من قبل السائقين، فالبعض منهم يكسر القانون ويخرج في الوقت المخالف، ما يعرضه للغرامات ويعرّض غيره من المواطنين للموت.

**«تحليل المخدرات» ينتظر صحوة القانون..
رحلة «ميكروباص» تكشف أساليب التحايل والهروب من لجان المخدرات**



**د. فتحى قناوى: إجراء التحليل التأكيدى وقت الضبط.. وفحوص إجبارية بالمؤسسات الخدمية**

* **د. محيى المصرى: نحتاج إلى حملة قومية مثل «فيروس سي».. وفصل العامل إذا ثبت تعاطيه**
* **مديـر صنـدوق «مكافحـة الإدمـان»: فحصـنا 12 ألـف عامـل**

فتح حادث القطار الأخير بمحطة مصر باب الحديث حول «تحليل المخدرات» للعاملين بالدولة والسائقين وكل من يتعامل مع الجمهور، فقد أشارت تحقيقات النيابة العامة فى القضية إلى تعاطى سائق القطار المخدرات، وانه سبق تورطه فى قضايا أخرى ، هذه الحال ربما لا تكون بعيدة عن مصالح كثيرة وخاصة كل ما يتعلق بقيادة المركبات ووسائل النقل المختلفة مثل المقطورات

وغيرها، ومن ثم يطالب المتخصصون بتطبيق القانون والتشديد على إجراء تحليل المخدرات بشكل دورى ومحاصرة جرائم الاتجار والتوزيع بكل المواد القاتلة، «الاهرام» تفرد هذه السطور للبحث فى أبعاد الظاهرة، لاسيما بعد أن رصدت على ارض الواقع، بأحد مواقف السيارات الشهيرة ضروبا من التحايل فى طرق اجراء تحليل المخدرات للحصول على رخصة القيادة.

بداية نشير إلى أن هناك تنبها مجتمعيا بخطورة المشكلة، فقد ناقشت لجنة الدفاع والأمن القومى بمجلس النواب تغليظ العقوبة على قيادة السيارات تحت تأثير الخمور أو المخدرات، وطالب آخرون بإجراء كشف المخدرات على الرجال والنساء ..وفيما بين هذا وذاك توجهنا إلى مجمع موقف سيارات شهير، يضم العديد من خطوط السير لمحافظات مختلفة وداخل القاهرة من سيارات «الميكروباص»، دون الإفصاح عن طبيعة العمل أو الشخصية، طلبنا من احد العاملين بالموقف المساعدة فى استقلال سيارة مع سائق متزن، نظرا لطول المسافة كمدخل للتطرق لموضوعنا، وبالفعل تدرج الحديث حتى وصلنا للسؤال عن مدى انتشار تعاطى السائقين المخدرات بالموقف، و أجاب بكل أريحية، أنه وباء منتشر، وقال محدثى انهم يعتبرون التعاطى دليلا لإثبات الرجولة والقدرة على مجاراة أقرانه من السائقين المتعاطين، أو استجابة لإلحاح رفيق له، أو التمتع بالنشاط والقدرة على العمل المتواصل دون راحة وتحقيق عائد أكبر، وروى عن نماذج منهم وصلت إلى حد الإدمان بعد تعاطيهم كل أنواع المخدرات من سن 18سنة، وفشلت كل محاولات ذويهم فى علاجهم ، لدرجة أن أشقاء واحد منهم اصطحبوه لمصحة لعلاجه، وفور عودتهم للمنزل وجدوه سبقهم بالعودة وهرب من المصحة، وبعد أن كان منتشيا متمتعا بأثر المخدر المنشط باليقظة لم يعد يتمكن من الوقوف على قدميه بعد أن دمرت المخدرات جسده.

وفى هذه الأثناء ركبت مع سائق يدعى تامر وهو فى غاية الانتشاء ، حيث فوجئت به يتحدث مع التباع بصوت يسمعه جميع ركاب السيارة الذين لاذوا جميعا بالصمت بعد عناء يوم عمل طويل ، حيث وجدته يقول تخيل كان مطلوبا منى أن أذهب لعمل تحليل مخدرات لتجديد الرخصة ، ثم قال مستهجنا «أل عاوزينى أروح ليهم بنفسي»، وهنا فضولى حفزنى للتدخل فى الحديث معه ، وبهدوء ممل قلت له شكلك «معمر الجمجمة جامد، يا ترى إيه النوعية أكيد عالية»، وبفخر وتباه شديد أجابنى بثقة حشيش وترامادول، فقلت له الاثنين وأشرت بأصبعين، فأجاب بثقة نعم، وهنا لاحقته بسؤال آخر وماذا تفعل إذا صادفتك لجنة بها تحليل مخدرات، وبكل بساطة أجابنى قائلا: حدث بالفعل، وبكل أريحية وجرأة بدأ يروى الواقعة حيث ذكر انه كان يعمل سائقا على سيارة نقل ثقيل تابعة لشركة شهيرة للأجهزة الكهربائية بحمولة تزيد على 50 جهازا كهربائيا بقيمة لا تقل عن مليونى جنيه، ولطول المسافة للأقصر حرص على أن ترافقه فى الرحلة وجباته من المواد المخدرة، فى طريق الأقصر استوقفته لجنة مرور وتحليل للمخدرات، وأشار الضابط لامين الشرطة بنزوله تحديدا من الشاحنة ، و أمر بخضوعه للتحليل، ولكنه لم يستكن وطلب مساعدة القائم على التحليل له بعد ان صرح لهم بتعاطيه إلا ان فرد الامن لم يتركه وفوجئ به يربت على كتفيه وأصر على مشاهدة نتيجة التحليل بالشريط على الجهاز والذى أعطى علامة ايجابية ، وأمر بوضع القيود فى يديه وتحويله لنقطة بندر الأقصر حيث تم حبسه بها يومين، ثم أحيل للتحقيق معه بالنيابة الإدارية ثم النيابة العامة وتم الافراج عنه بكفالة بعد تحرير قضيتين له واحدة خاصة بالرخصة والأخرى بتعاطى المخدرات وبناء عليه، تم فصله من العمل بالشركة وعاد للعمل على الميكروباص الذى ورثه عن والده وجده حيث كانوا يملكون مجموعة من سيارات «الميكروباص» ويعملون عليها .. بادرته بسؤال وماذا ستفعل فى التحليل المطلوب الذى كنت تتحدث عنه ، وبكل بساطة أجاب، أنا اتصرفت خلاص وأنهيت التحليل وكله تمام، قلت له كيف، هنا، أجابنى مستهجنا: أوعى تكونى بتسجلى كلامى واضاف فى اليوم الذى نويت فيه إجراء التحليل أيقظت ابن أخى الصغير وطلبت منه التبول وأخذتها منه فى زجاجة صغيرة وقمت بتسليمها واجريت التحليل لها وجاءت النتيجة تمام.

فقلت له هل تتذكر أول يوم تعاطيت فيه مخدرات وكيف، فقال نعم منه لله اللى كان السبب ، وبدأ فى السرد حيث قال انه فى سن الـ16، وكان كل أفراد أسرته يعملون على سيارتهم، وهو يرفض أن يعمل فى ذلك المجال وفى احد الأيام وهو يجلس مع رفقائه أمام الباب الخلفى للمسجد فى قريتهم عرض عليه احدهم تدخين سيجارة بانجو وأقنعه بانها ستزيد نشاطه، وبالفعل أخذها وشعر بشيء جديد فى رأسه جعله يبحث عن رفيقه فى اليوم التالى يطلب منه المزيد، ولكنه بعد فترة تحول للحشيش حيث استمع لنصيحة احد رفقائه الذى قال له ان البانجو يميت 160 خلية فى المخ بينما الحشيش لا يميت سوى 60 خلية فقط، وفى حال التغذية القوية والمواظبة على شرب السوائل لا تموت أى خلية ولذا هو يتعاطى الحشيش ويغذى نفسه ولا يحرمها وينفق يوميا 150 جنيها على مزاجه، ومع ذلك يأخذ أقراص الترامادول أيضا، خاصة فى الأوقات التى يتأكد انه لن يخضع للتحليل، حيث يعتقد أن الحشيش لا يظهر فى التحليل.

انتهت رحلتى ونزلت من السيارة وعدت لأستكمل جوانب اخرى من الموضوع، وقابلت الدكتور محيى المصرى أستاذ السموم الاكلينيكية بكلية طب عين شمس ومركز السموم الاكلينيكية الذى أكد أن المخدرات تمثل عبئا رهيبا على الاقتصاد ، لاسيما أن نسبة الإدمان للمخدرات فى الفئات السنية من 15 سنة حتى 40 سنة تصل إلى 12% ، بينما الفئة الأقل من 15 عاما 1% ، والأكثر من 30 عاما 6% ، وفوق 45 سنة 1%، والاستهلاك الشهرى للمدمن من الحشيش فقط لا يقل عن 3 آلاف جنيه ،بينما الهيروين يتعدى استهلاكه 10 آلاف جنيه، وفى حال لجوء المدمن لطرق تعاطى أكثر سرعة فى التأثير كالحقن ترتفع المشكلات الصحية ، فمدمن الحشيش يصاب بأمراض نفسية ويدخل فى حالات الشيزوفرينيا والبارانويا، ومدمن البودرة يصاب بالعقم والالتهابات الكبدية والوبائية والسدة الرئوية ، وغيرها، وكل هذه الأمراض تكلف فى علاجها مبالغ طائلة.

وعن المخدرات المستحدثة قال المصرى كل حقبة تختلف المواد المخدرة التى تتداول فيها وترتبط نوعيتها حسب التطور والإمكانات وأخيرا ظهرت المواد المخلقة التى يصعب عملية التعرف عليها رغم تأثيرها وأضرارها البالغة ،فمثلا خلال السنوات الخمس الأخيرة تم تداول أنواع من المخدرات كالفودو التى سيتم إدراجها قريبا فى جدول المخدرات بمصر، خاصة أن التحاليل لا تكشف تعاطيه .

أما عن قدرة المتعاطى على التلاعب فى تحاليل الكشف عن المخدرات فقال أخذ العينات للكشف عن المخدر يجب أن يتم بأسلوب علمى دقيق من قبل مختصين مؤهلين ، ولاسيما أن المريض سيحاول اللجوء لأى وسيلة سواء بالادعاء بتعاطى أنواع أدوية تتعارض مع التحاليل أو تقديم عينة مزورة أيضا هناك من يضيف بعض السوائل أو المواد مما يؤدى لتغيير نتيجة التحليل ، ويمكن كشف هذه المحاولات من قبل إخصائى التحليل المؤهل لذلك علميا وتقنيا بإجراء تحاليل معينة ، ولاسيما أن الحشيش يظل فى البول مدة طويلة تتعدى الشهرين ، بينما المتعاطى المتقطع ينتهى مفعول الحشيش لديه بعد 5 أيام فقط ، بينما لا يدوم أثر باقى أنواع المخدرات أكثر من 5 أيام سواء للمدمن أو المتقطع.

وفى هذا الاتجاه قال الدكتور فتحى قناوى أستاذ كشف الجريمة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إن الخسائر والحوادث التى يتسبب فيها ويقترفها متعاطو المخدرات تنتج فى الأساس عن التخاذل عن اتخاذ الإجراءات وتطبيق القانون على من يثبت عليه تعاطى المخدر، هذا بجانب افتقادنا للدور الرقابى والتفتيش الدورى على كل من يقدم خدمات للجمهور مع ضرورة أخذ عينات عشوائية ودورية بصورة مستمرة ، فهل من المنطقى الانتظار لوقوع حوادث لنجرى كشفا دوريا، فى ظل الظروف والأجواء التى تعيشها الدولة المصرية، وأضاف أن مصر سعت لإدراج الترامادول بمنظمة الصحة العالمية فى الوقت الذى تسمح بتداوله دول أخرى ، هذا إلى جانب المشكلات الاخرى التى تسهم فى انتشار هذه الظاهرة مثل الأفلام السينمائية التى يقلدها الشباب.

وأوضح أن كل حقبة لها معطياتها ، فالمرأة لم تكن من متعاطى المخدرات من قبل ، أما فى الوقت الراهن فالمواد المخدرة باتت متاحة لكل ضعاف النفوس بعد أن خرجت تربية النشء عن نطاق الأسرة بغياب دور الوالدين فى الرقابة والمتابعة، وأصبحت هناك تأثيرات الانترنت واصدقاء السوء الذين يعطون المفاهيم الخاطئة بقدرة المخدر على محو المشكلات .

ويطالب قناوى بأن تكون هناك لجنة ثلاثية لإدراج المواد المخدرة، ويشترط فى عملية الإدراج إثبات انتشارها فى السوق، فلابد من العمل على الوقاية من توسع انتشار المواد المخدرة وذلك بإدراج الحالة فور الكشف عنها، ومن المهم أن تنعقد اللجنة بصورة دائمة وإدراج كل جديد فى المواد المخدرة، ومن المهم أيضا إجراء الفحوص بشكل إجبارى ودائم وعشوائى لجميع المؤسسات الخدمية، وتتعامل بصورة مباشرة مع الجماهير كسائقى القطارات وغيرهم، وان يراعى تطبيق الإجراءات القانونية بصورة سليمة على أن يتم اخذ العينات من قبل طبيب بحيث لا يستخدم كذريعة وثغرة للهروب من الجزاء، نتيجة خلل فى الإجراءات، وايضا لابد من اجراء التحليل التأكيدى الفورى وقت الضبط فى جهة تحاليل رسمية معتمدة عن طريق الطبيب، هذا إضافة إلى ضرورة القيام بالمتابعة الدورية وذلك تفاديا للدفع باعتبار هذه المواد مسكنات بهدف العلاج بحيث يتم منح 6 شهور حسن النية فرصة فى ثبوت التعاطى بالمرة الأولى، على أن يتم متابعتها، فمشكلتنا أسلوب تطبيق القانون والمتابعة الدورية من المسئولين ، كما لابد من وضع لوائح تنفيذية للعمل داخل جهات الدولة وتنظيمها وفق مدونة السلوك الوظيفى وقانون 81 وتمنح قيادتها السلطة فى المتابعة والرقابة.

ومن ناحية أخرى تقول نسرين البغدادى أستاذ علم الاجتماع ورئيس المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية السابق: قبل ان نتحدث عن تفعيل القانون يجب ان نفكر فى مواجهة هذه الظاهرة، فتعاطى المخدرات من الظواهر المهددة للسلام الاجتماعي... و تستهدف إهدار طاقات البشر عن طريق تغييب العقل الذى يتبعه انهيار فى الطاقة الجسمانية التى لا يستطيع معها الإنسان القدرة على الإنتاج... أو القدرة على التعايش مع المجتمع بسلام... حيث يعد المدمن مصدرا للتهديد للإطار الذى يحيط به... فمن اجل الحصول على المخدر يقوم باستنزاف مقدرات الأسرة.. بل الأكثر من ذلك يقوم بارتكاب العديد من الجرائم كالقتل والاغتصاب... وكم طالعتنا الصحف بالعديد من الجرائم الأسرية التى كان يقف من ورائها الرغبة فى الحصول على المخدر... والمجتمع الذى لا يستطيع أفراده القيام بأعمالهم ويفقدون القدرة على التواصل مع المحيطين ويستنزفون مقدراتهم ومقدرات أسرهم ويرتكبون أبشع الجرائم.

ومن جانب آخر أكد عمرو عثمان مدير صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي أن الصندوق قام بتنفيذ الخطة القومية لمكافحة المخدرات التي اعتمدها مجلس الوزراء في مايو 2015، وتم إعداد الخطة وتنفيذ أنشطتها بالتعاون مع 11 وزارة معنية، وتتضمن محاور العمل فيها «الوقاية الكشف المبكر العلاج والتأهيل».

وأضاف أن الصندوق قام بحملات للكشف المبكر علي عدد من الجهات سواء الحكومية أو غير الحكومية، حيث بلغ عدد الخاضعين لهذه الحملات حتي الآن نحو 12 ألف فرد من العاملين بهذه الجهات، وتمثل في الواقع عامل ردع مهم مادام يرتبط الكشف عن إيجابية التعاطي لدي الحالة جزاء وعقابا رادعين، وهو ما تنتهجه الحكومة في تلك الحملات التي يقوم بها الصندوق بالتعاون مع الجهات المختصة كوزارة الصحة والطب الشرعي وغيرهما.

ورأى عثمان أن أسباب انتشار مواد المخدرات المستجدة شديدة الخطورة مثل الفودو والاستروكس ترجع إلي عوامل مُتعددة قد تؤدي مُجتمعة أو إحداها إلي الإقبال علي تعاطي مادة مخدرة بعينها ومن ثم انتشارها، ومن هذه العوامل: نفسية تتعلق بشخصية المتعاطي نفسه، وعوامل تتعلق بالمادة المخدرة وطبيعة تأثيرها الفارماكولوجي والفسيولوجي علي المتعاطي، والتي قد يكون لها تأثير إدماني أو تأثير لإحداث النشوة أعلي من مواد أخري، ومن ثم يكون الإقبال عليها أكبر من قبل المتعاطي، كذلك توافر المادة المخدرة وثمنها يؤثر بشكل كبير علي الإقبال عليها ونوعية الفئات المستخدمة لها.

أما عن مدي الحاجة لتشريعات جديدة لدعم عملية المكافحة والعلاج فأكد أن تطوير المنظومة التشريعية لقضية المخدرات بما يتناسب مع التطورات العالمية والمحلية للمشكلة، يعد من أهم آليات المواجهة الفعالة لهذه المشكلة، و الصندوق يدعم هذه التوجه بشدة.

ورأى عثمان أن من أهم المعوقات التي تؤثر في عمل الجهات المسئولة عن مكافحة المخدرات هو الانتشار المتزايد لمراكز علاج الإدمان غير المرخصة، خاصة أنها تقدم خدمات غير مهنية وغير خاضعة لأي إشراف طبي، وبالتالي لا تخدم عملية العلاج والتأهيل لمرض الإدمان، وقد تم عقد اجتماع مع الجهات المعنية لبحث الموقف القانوني للمصحات العاملة في مجال علاج الإدمان والمشكلات المرتبطة بها، وسبل تعزيز جودة الخدمات العلاجية والتأهيلية التي تقدمها في إطار تعدد القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في هذا الشأن، نتج عنه صياغة مشروع قانون تنظيم عمل مصحات علاج الإدمان والتعاطي غير الحكومية، وسيتم عرضه علي مجلس الوزراء لإقراره في القريب العاجل، ومن ثم رفعه إلي مجلس النواب.